جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
العراق – النجف الأشرف

رسالة ماجستير

المسؤولية المدنية عن مضار التلوث البيئي

رسالة قدّمها

الطالب
محمد صالح المهنا

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا، وهي جزء
من متطلبات درجة الماجستير في القانون الخاص

بإشراف الاستاذ

الدكتورعزيز كاظم جبر الخفاجي

أستاذ القانون الخاص

محمد صالح المهنا

1438هـ 2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

{وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا وَنُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا إِنْعَامًا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا}

صدق الله العلي العظيم

سورة الفرقان/ الآية (48-49).

الإهداء

إلى من أُدين لهم بالفضل واعترف لهم بالجميل

إلى استاذتي الأجلاء

إلى كل من قدم لي عوناً أو ذلل لي عقبة أو أضاء طريقي بفكرة

إلى معلمي الاستاذ الدكتور عزيز كاظم جبر الخفاجي الذي اتشرف كل

الشرف أنْ يكون مشرفاً وموجهاً ومعلماً لي مغتنماً ثمرات من علمه

إلى والدي وولدي علي

إليهم جميعاً أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

راجياً من الله القبول والسداد

الباحث

شكر وامتنان

الحمد لله، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وسيد المرسلين، رسولنا الأعظم محمد (عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم) وعلى آله الطيبين الطاهرين...

أرى من الواجب، وبعد الإنتهاء من هذه الرسالة بفضل الله تعالى، أنْ أتوجه بفائق شكري وإمتناني إلى الأستاذ الفاضل (**أ. د. عزيز كاظم جبر الخفاجي**) الذي تفضل مشكوراً بقبوله الإشراف عليها، إذ كان لتوجيهاته القيمة وآرائه السديدة ومتابعته المستمرة الأثر المباشر في إنجاز هذا العمل.

وأتوجه أيضاً بالشكر الوفير والامتنان العميق إلى كل من مد إليّ يد العون لإتمام الرسالة، وأختص منهم بالذكر (المحامي محمد رضا الحسيني) وكذلك (المحامي محمد فخر الدين).

وأتوجه بالشكر والامتنان إلى كل من عهد إليه مهمة مراجعة هذه الرسالة لغوياً وعلمياً إلى أن وصلت بالشكل التي هي عليه الآن.

وأخيراً لا يفوتني أنْ أسجل شكري الوافر إلى الأخوة والأخوات العاملين في مكتبة معهد العلمين للدراسات العليا، وغيرها من الكليات والجامعات التي تشرفنا باستقاء المصادر من رحاب مكتباتها الغنية ..

وإلى جميع من له الفضل في إخراج هذه الرسالة بالشكل الذي هي عليه، وكافة الأصدقاء والزملاء ممن لا يحضرني اسمه أثناء كتابة هذه السطور ..

إليهم جميعاً أسمى آيات التقدير والثناء..

الباحث

المحتويات

ملخص البحث 1
مقدمة البحث 4
الفصل الأول: الأساس القانوني للأضرار البيئية 9
المبحث الأول: تعريف البيئة والتلوث البيئي 9
المطلب الأول: مفهوم البيئة وعناصرها ومصادر التشريع 10
الفرع الأول: تعريف البيئة 11
الفرع الثاني: مصادر التشريع البيئي 17
الفرع الثالث: عناصر البيئة 23
المطلب الثاني: التلوث البيئي 24
الفرع الأول: مفهوم التلوث البيئي 25
الفرع الثاني: أنواع التلوث البيئي 27
المبحث الثاني: الاهتمام الحديث بحماية البيئة 29
المطلب الأول: الاتجاه القانوني لحماية البيئة الاجنبية 30
الفرع الأول: التشريعات البريطانية والفرنسية لحماية البيئة 31
الفرع الثاني: النظام القانوني الامريكي لحماية البيئة 36
المطلب الثاني: الاهتمام العربي الحديث في حماية البيئة 38
الفرع الأول: التشريعات البيئية في الوطن العربي 38
الفرع الثاني: التشريع البيئي في العراق 44
الفصل الثاني: أساس المسؤولية المدنية عن التلوث البيئي 59
المبحث الأول: المسؤولية القائمة على الخطأ الواجب اثباته في نزاعات التلوث البيئي 59
المطلب الأول: اركان المسؤولية المبنية على الخطأ الواجب الاثبات 60
الفرع الأول: الخطأ 61
الفرع الثاني: الضرر 67

الفرع الثالث: العلاقة السببية 74
المطلب الثاني: صعوبات تطبيق قواعد المسؤولية المدنية على الخطأ الواجب الاثبات في منازعات التلوث البيئي 76
الفرع الأول: صعوبة اثبات الفعل الضار 77
الفرع الثاني: خصائص الضرر البيئي..... 79
الفرع الثالث: صعوبة تقدير علاقة السببية 83
المبحث الثاني: المسؤولية عن الأضرار البيئية الناشئة عن فعل الاشياء. 86
المطلب الأول: قواعد المسؤولية عن فعل الاشياء 88
الفرع الأول: أساس المسؤولية عن فعل الاشياء..... 88
الفرع الثاني: شروط المسؤولية عن فعل الأشياء 94
المطلب الثاني: إطار قواعد المسؤولية عن فعل الأشياء على أضرار التلوث وفكرة تجزئة الحراسة 98
الفرع الأول: مسؤولية حارس التكوين..... 98
الفرع الثاني: حراسة منتِج الشيء الخطر 102
الفصل الثالث: الآثار المتعلقة بالمسؤولية عن الأضرار البيئية..... 108
المبحث الأول: دعوى التعويض عن الأضرار البيئية..... 108
المطلب الأول: الدعوى واطرافها 108
الفرع الأول: اطراف الدعوى..... 108
الفرع الثاني: شكل الدعوى البيئية 114
الفرع الثالث: المحكمة المختصة بنظر الدعاوى البيئية 117
المطلب الثاني: الجزاء المترتب على مسؤولية التلوث البيئي وصور التعويض عن الأضرار البيئية..... 118
الفرع الاول: الجزاء المترتب على مسؤولية التلوث البيئي..... 119
الفرع الثاني: صور التعويض عن الاضرار البيئية..... 122
المبحث الثاني: التأمين ضد الأضرار البيئية..... 124
المطلب الاول: مدى قابلية أخطار التلوث البيئي للتأمين..... 125
الفرع الأول: نظام التأمين يحقق وظائف المسؤولية المدنية 125

الفرع الثاني: وسائل إدارة الخطر 128
المطلب الثاني: شروط التأمين لأخطار التلوث..... 130
الفرع الاول: الشروط من الناحية القانونية..... 130
الفرع الثاني: الشروط من الناحية الفنية 132
الخاتمة..... 135
المصادر والمراجع..... 139
ABSTRACT..... 149

ملخص البحث

كانت وما زالت, البيئة, وتلوثها, وطرق معالجتها. تلقى اهتماماً من لدن المختصين, والباحثين, من جهة, وشرّاع القوانين من جهة اخرى.

ولعل ذلك ناتجاً عن التقدم العلمي, الذي عمّ جميع الميادين, في القطاعات الزراعية والصناعية وما نتج عن ذلك, من زيادة في المخلفات والنفايات, تسببت بحدوث أضرار خطيرة وتلوث عناصر البيئة وهددت الإنسان بوجوده.

وإنّ نظرة القانون الجنائي في التجريم والعقاب لم يقتصر على الحماية المادية للفرد, بل كانت الحماية بجانبها الوقائي من الاخطار المادية للجريمة, لذلك اتخذت بعداً آخراً للدفاع عن الحق الجماعي يتمثل في حماية القيّم (المادية) و (الادبية) من أجل صون الكيان الاجتماعي, ودعم مقوّمات التقدم والتطور.

فقد أصبحت فلسفة القانون الجنائي هو النظر إلى المتطلبات الاجتماعية واسس تطورها من أجل التقدم الحضاري والإنساني.

موضوع البحث

والجدير بالذكر فإنّ دراسة هذا الموضوع (المسؤولية المدنية عن مضار التلوث البيئي), من حيث كونها محاولة على صعيد الدراسات القانونية في العراق. نتأمل منها الاسهام في فتح طريق الدراسات القادمة في هذا الموضوع المهم.

مشكلة التلوث البيئي ومعالجتها هو ما يسعى الجميع لوضع حلول ومعالجات منها القوانين وذلك للحد من التلوث البيئي الناتج عن الممارسات التي يقوم بها الإنسان وبات تقنين هذه المشكلة من الأولويات التي تسعى لها الدول بغض النظر إنّ كانت قد ساهمت أو لم تساهم في تدمير البيئة.

هذه الدراسة ساهمنا فيها بالبحث من أجل الحفاظ على البيئة التي يشغلها الإنسان ويتأثر بها من ناحية التلوث والدمار التي يلحق بها من قبل المصانع والمعامل التي لا تراعي مبدأً إنسانياً في الحفاظ على البيئة مما يجعلنا مقتنعين

بوجوب وضع قواعد قانونية صارمة وربما أهم تلك القواعد هو تعويض المتضرر بيئياً عما لحقه من أضرار.

كل هذا لمعالجة الثغرات في مجال المسؤولية المدنية عن الأضرار بالبيئة وتبيين عدم كفاية المقننات التقليدية لمعالجة مشكلة تلوث البيئة.

وفي أثنائها ظهر اختلاف جوهري يتعلق بوظيفة المسؤولية المدنية التقليدية التي تقوم على أساس جبر الأضرار، الامر الذي لا يستجيب لأهداف السياسة البيئية التي تقوم على أساس اتقاء الأضرار البيئية مما تطلب مراجعة شمولية لاستيعاب قواعد المسؤولية المدنية لمبدأ حماية البيئة.

ومن ثم أصبح الاعتراف بالمسؤولية من دون توافر ركني الخطأ على قدر كبير من الأهمية في هذا المجال, زيادة على وجود تشريعات وأوامر وأنظمة متفرقة في عدد من الوزارات والمؤسسات التابعة إلى الدولة تطالب بالحد من ظاهرة التلوث، ويستلزم تقنينها بقانون موحد ويضمن توحيدها حتى تشكل مصدراً للرجوع اليها وتطبيقها للحد من هذه الظاهرة وهذا أيضاً يتطلب تشكيل محكمة مختصة بالنظر في جميع القضايا المتعلقة في هذا المجال وهذا يتطلب تعديل احكام قانون التنظيم القضائي العراقي رقم (160) لسنة 1979 والذي وتكون مؤسسات وجامعات الدولة المعنية بالتعليم العالي من كوادرها مجالاً للاستعانة بخبراتهم والاستفادة منها للحد من مظاهر التلوث.

لذلك نأمل أن تكون الدراسة في سياق البحوث القانونية التي من شأنها مساعدة المشرع بالمعلومات اللازمة في هذا الخصوص.